المقدمة

الحمد لله الذى خلق السموات والأرض ، وجعل الظلمات والنور، ثم الذين كفروا بربهم يعدلون .

الحمد لله الذى لا يؤدى شكر نعمة من نعمه إلا بنعمة منه ، توجب علي مؤدى ماضى نعمه بأدائها ؛ نعمة حادثة يجب عليه شكره بها، ولا يبلغ الواصفون كنه عظمته ، الذى هو كما وصف نفسه ، وفوق ما يصفه به خلقه .

أحمده حمداً كما ينبغى لكرم وجهه وعز جلاله ، وأستعينه استعانة من لاحول له ولاقوة إلا به ، وأستهديه بهداه الذى لا يضل من أنعم به عليه - بنعمة الإسلام وكفى بها نعمة - وأستغفره لما أزلفت ، وأخرت ، استغفار من يقر بعبوديته ، ويعلم أنه لا يغفر ذنبه ، ولا ينجيه منه إلاهو وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله - ما ترك شاردة ولا واردة إلا وقد بينها لأمته ، وترك لنا كتاب الله وسنة نبيه - صلي الله عليه و آله وسلم - من تمسك بهما نجا - ومن أعرض عنهما ضل ، وغوى وصلي الله على نبينا وآله ما ذكره الذاكرون ، وغفل عن ذكره الغافلون . وبعد .

فلما كانت دراسة العلوم الشرعية من أعظم القربات وأجل الطاعات ، ووفقنى الله من غير حول منى ولا قوة بأن ألتحق بالدراسات العليا بقسم الشريعة الإسلامية بكلية دار العلوم ، فكان لزاما علي حمل تلك الأمانة ، داعياً الله أن يوفقنا إلي تأديتها علي الوجه الذى يرضيه عنا بعد سؤاله الرضى فى الآخرة و الأولى إنه نعم المولى ونعم النصير وكنت دائما أطمح إلى دراسة علم الأصول وأدعو الله أن يوفقنى لاختيار موضوع الماجستير فى إحدى قضايا أصول الفقه ، وكان أن ذكر أستاذنا الدكتور إسماعيل سالم - رحمه الله - تحذير العلماء من إجماعات ابن عبد البر واتفاقات ابن رشيد .... (البحث الفقهي هامش ص ١٥٦)

فوقع موضوع إجماعات ابن عبدالبر في نفسي ووافق شن طبقة ، فكان ذلك أحد أسباب اختياري لهذا الموضوع .

ثانياً : الإجماع من القضايا التي ثار حولها جدال كثير بين مؤيد ومعارض ، وقائل بانعقاده معضداً ذلك بالأدلة النقلية و العقلية ، ومانع ومعضداً أيضاً قوله بالأدلة العقلية طاعناً في صحة استشهاد القائلين به بآيات وأحاديث ليست نصاً في المسألة (مدى حجية الأدلة الاجتهادية دكتور صلاح سلطان ص ١٥ وما بعدها) .

ثالثاً : أن الإمام الجويني ت ٤٧٨ هـ قد ذكر أن ' الإجماع عصام الشريعة وعمادها وإليه استنادها (البرهان ص ٦٧٩) ، وهذا يعني أننا بمناقشة الإجماع يمكن أن نحدد جميع ما أجمع عليه السابقون علينا - إن صح- في الأحكام ، وفي العلل ، وفي المقاصد ، والغايات وهل يستباح لنا بعد تحديد المجمع عليه في هذه المجالات أن نتوسع في ابتكار اتفاقات جديدة - طبقاً للأصول الإسلامية العامة - وأن نقنن لحياتنا على أساس مما صاغوه بإجماع بينهم ، كذلك تتيح للعقل أن يحدد حكم العقل أو البراءة الأصلية في المسألة ، بجانب يمكن أن يكون ذا فاعلية مطلقة ، وإيجابية ثابتة في تفسير النصوص و الحكم عليها في العصر الحاضر بجانب تقرير الأحكام على أساسه ، ويمكن أن تصاغ على أساسها نظرية للإجماع الفقهي الواقعي لاالنظري المجرد .

رابعاً : يجب أن يكون المجتهد على علم بمواطن الإجماع ، والخلاف حتى يكون على بينة منها فلا يخالف المسائل المجمع عليها وفي هذا البحث عرض للمسائل التي ذكر أنها محل إجماع وذلك في مجال هو من أصعب المجالات لتحقق الإجماع فيها وهي البيوع والمعاملات، والحدود والعقوبات والقصاص والديات ، فأردنا عرضها ودراستها حتى يتبين وجه الحق فيها .

خامساً : أن الذين قالوا بعدم انعقاد الإجماع عرضة للقول " مادام الإجماع لم يصح فلم خص ابن عبد البر ، وابن رشد - وهو ناقل عن ابن عبد البر ومتأثر به - بالتحذير من إجماعاتهما دون غيرهما من العلماء وناقلي الإجماع ؟!! .

سادساً : نجد كثيراً من العلماء قد بالغ في ذكر المسائل المجمع عليها حتى قال أبو إسحاق الإسفراييني : " نحن نعلم أن مسائل الإجماع أكثر من عشرين ألف مسألة ؟! " . (موسوعة الإجماع سعدى أبو حبيب جـ١ ص ٣٨) .

وحتى ذكر الدكتور/ أحمد حمد : " قيل إن للكمال بن الهمام ت٨٦١ هـ كتابا في الإجماع فيه مائة ألف مسألة ؟! (الإجماع بين النظرية والتطبيق د. أحمد حمد ص٢٥ وما بعدها) . وهذا عدد ضخم فلا يمكن أن يكون قد وجد اتفاق على مثل هذا العدد .

سابعاً : دراسة الإجماع أو عدم ثبوته جانب مهم لأن المجتهد قد يطلع على مواطن الإجماع ، لكن قد يجهل صحة الإجماع من عدمها، وقد يحتج بإجماع لم يثبت كونه إجماعاً ، وإنما هو قول الجمهور !! .

ثامناً : مكانة ابن عبد البر – رحمه الله – العلمية وما لإجماعاته من قيمة ، واعتبار عند العلماء لسعة علومه وكثرة اطلاعه على أقوال أهل العلم أولا ، ولتقدم عصره ثانيا ، ومعلوم أن العالم المتقدم عصره لإجماعاته مكانة خاصة ، لأنه قد يكون الخلاف المحكي في المسألة إنما هو عن المتأخرين ، وعليه فلا يعتد بخلافهم ؛ لأن العالم المتقدم عصره حكى إجماع عصره على ذلك ، يضاف لذلك أن محمد بن عبدالله بن سنجر له كتاب المسند في الحديث ، وله مسند علي ، ومسنده مفقود ، لذلك قال الإمام الذهبي : " يعز وقوع حديثه لنا " ، مع أنه كان موجوداً بالأندلس وهو من مرويات ابن عبدالبر وابن حزم ، ولابن سنجر كتاب العين في ستة أجزاء ، أخذه ابن عبدالبر وابن حزم عن أبي عمر الطلمنكي ، كما أنه ينسب أحاديث كثيرة لعبد الرزاق وليست في المصنف المطبوع فلعل له رواية أخرى وصلت له فيها بعض زيادات ولم تصل إلينا (التمهيد جـ٧ ، هامش ص١٧٠ ، الاستذكار جـ١٣ ص ٢٠٣) ، وهذا كله يبين المكانة العالية لدراسة ابن عبدالبر ، فكان لزاماً دراسة الطعون التي وجهت لإجماعات ابن عبد البر لبيان مدى استقامة هذه الطعون على المقياس الأصولي .

تاسعاً : دراسة المسائل التي يقال إنها مجمع عليها تعطي صورة متكاملة عن الأحكام الموحدة و المرتبطة بأصولها التشريعية ارتباطا

وثيقا، وهذه الاتفاقات لها عظيم النفع فى تكوين قاعدة فقهية متكاملة عن المذاهب الفقهية و المدارس الاجتهادية فى شتى المجالات ، وذلك تنفيذا لما قرره العلماء المعاصرون من ضرورة تصوير الأحكام المتفق عليها وتحريرها وإيجاد الرابط بينها لتكون حافزاً لتقريب وجهات النظر فيما وقع فيه الخلاف بين الفقهاء وفى الدراسات المقارنة .

هذه الأسباب وغيرها كانت الدافع وراء اختيار هذا الموضوع فالله الحمد و المنة لا رب غيره .

الدراسات السابقة القريبة من الموضوع :

١) اتفاقات ابن رشد الحفيد فى الأحوال المدنية والجنائية من خلال كتابه بداية المجتهد ونهاية المقتصد لوجيه عبد القادر الشيمى المعيد بكلية الدراسات العربية والإسلامية - دار العلوم - بالفيوم . وهى رسالة ماجستير بإشراف أستاذنا الدكتور /عبد اللطيف عامر وهى غير مطبوعة ، وقد استفدت منها فى بعض المسائل وخالفته كثيراً .

٢) اتفاقات ابن رشد الحفيد من خلال كتابه بداية المجتهد دراسة فقهية مقارنة فى العبادات والأحوال الشخصية للطالب الليبى الأمين عبد الحفيظ الرغروغى وهى رسالة دكتوراة بإشراف أستاذنا الجليل العلامة الأصولى الدكتور / محمد بلتاجى رئيس قسم الشريعة بكلية دار العلوم وعميد الكلية الأسبق والتى تشرف هذه الدراسة بإشرافه عليها وهى غير مطبوعة .

٣) اتفاقات ابن رشد رسالة ماجستير بكلية الشريعة جامعة أم القرى مكة المكرمة نوقشت ١٤١١ هـ واشترك فى مناقشتها الدكتور الحسيني جاد ، ذكر هذه الفائدة أستاذنا الدكتور/إسماعيل سالم - رحمه الله- دون أن يشير لاسم الطالب وقد حاولت جاهداً الحصول عليها أو تصوير خطة الطالب للوقوف عليها ولكن الله أبى فله الحمد والمنة .

٤) ابن عبد البر وأثره فى الحديث والفقه رسالة ماجستير على الآلة الناسخة بمكتبة كلية دار العلوم رقم ٤٧ لإسماعيل الندوى .

٥) ابن عبد البر وجهوده فى التاريخ وهو فى الأصل رسالة ماجستير للسيد / ليث سعود جاسم وهى مطبوعة فى دار الوفاء المنصورة .

٦) إجماعات ابن عبد البر فى العبادات جمعاً ودراسة وهى رسالة ماجستير للطالب عبد الله بن مبارك بن عبد الله البوصى . مقدمة لكلية الشريعه بالرياض جامعة الإمام محمد بن سعود وبإشراف الأستاذ الدكتور / صالح بن عبد الرحمن الأطرم ، وهى غير مطبوعة .

٧) الإجماع فى الفقه الإسلامى رسالة دكتوراة على الآلة الناسخة بمكتبة كلية دار العلوم القاهرة رقم ٨١٦ لصلاح الدين عبد العزيز شلبى .

٨) الحافظ ابن عبد البروكتابه الكافى فى الفقه للطالب محمد بن محمد أحيد الماديك الموريتانى رقم ٢٧٣ بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى بجامعة الأزهر . إشراف الأستاذ الدكتور / محمد شعبان حسين .

٩) مدرسة الحديث فى الأندلس وإمامها ابن عبد البر الطالب / صالح أحمد رضا فى ٤٧٣ ورقة رقم ٢١ بكلية أصول الدين جامعة الأزهر إشراف الشيخ شاكر محمود عطية وهى غير مطبوعة .

١٠) مدى حجية الأدلة الاجتهادية المختلف عليها فى الشريعة الإسلامية رسالة دكتوراه للدكتور صلاح سلطان بإشراف أستاذنا الجليل الدكتور محمد بلتاجى وهى غير مطبوعة ، وقد استفدنا منها بالجزء الذى كتبه عن الإجماع .

١١) منهج الفخرالرازى فى أصول الفقه رسالة ماجستير للطالب / سمير عبد الحميد موسى الحسيكى المعيد بقسم الشريعة الإسلامية بكلية الدراسات العربية والإسلامية بالفيوم وهى غير مطبوعة ، وقد استفدنا منها فيما كتبه عن الإجماع .

۞ ما تميزت وانفردت به هذه الدراسة :

قد تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كماً وكيفاً :

أولاً : من حيث الكم الذى تعاملت هذه الدراسة

١- فقد تناولت الدراسة ألفين وستمائة وثمانية وثلاثين مسألة ٢٦٣٨ بالمكرر شملت جميع أبواب الفقه الإسلامى بل وبعض المسائل الأصولية كان نصيب المسائل التى درست فيها ما يقرب من ألف مسألة بالمكرر وهو قدر ليس بالهين .

٢- بلغ عدد المسائل التى وجد فيها مخالفة عند أحد المذاهب الأربعة أو المذهب الظاهرى فقط أكثر من ١٠٨ مسألة ، فى حين أن رسالة الرغروغى مثلاً لم تذكر سوى ٥٢ اثنين وخمسين مسألة فقط وجدت فيها المخالفة مع إدخال المذاهب الشيعية الثلاثة الزيدية ، الإباضية والاثناعشرية ، (انظر اتفاقات ابن رشد الخاتمة) .

وكذا فعلت رسالة وجيه الشيمى فلم تذكر سوى ٥٨ ثماني وخمسين مسألة بما فيها مخالفات الشيعة كان نصيب المذاهب الأربعة وفقهاء الصحابة والتابعين ١٥ خمس عشرة مسألة فقط ، انظر اتفاقات ابن رشد ص ٣١٤ ، ٣١٥ .

أما د. عبد الله البوصى فقد كان همه الوحيد جمع المسائل التى حكى فيها ابن عبد البر الإجماع ثم عرض أقوال الفقهاء الذين وافقوا ابن عبد البر فى حكاية الإجماع دون تحليل أو مناقشة وكانت هذه الموافقات تصل أحياناً إلى ١٢ أو ١٥ موافق !! ، انظر على سبيل المثال دراسته لمسألة وجوب الزكاة فى الحنطة والشعير والتمر والزبيب ص ٥٦٥ .

٣- أن هذه الدراسة كانت تتعامل مع كتب ابن عبدالبر كلها ولم تقتصر على كتاب واحد فإذا علمنا أن كتاب الاستذكار يقع فى ٣٠ ثلاثين مجلداً ، وكتاب التمهيد فى ٢٦ ستة وعشرين مجلداً وله ترتيب خاص سنذكره قريباً ونحن نتحدث عن الصعوبات التى واجهت البحث -وجامع بيان العلم وفضله فى مجلد واحد والكافى فى مجلد واحد والدرر ، والاستيعاب إلخ مما جعل الباحث مضطراً إلى مراجعة أكثر من ٦٠ ستين مجلداً لاستخراج المسائل التى ادعى ابن عبد البر أنها محل إجماع .

<u>ثانياً : من حيث الكيف :</u>

١- فقد درست رسالة البوصى إجماعات ابن عبد البر فى العبادات بمدلولها الواسع عند المالكية والحنابلة ولاغرو فالرسالة مسجلة بكلية الشريعة بالرياض .

وهذا هو الذى دعا الباحث لدراسة أبواب المعاملات ، الحدود والعقوبات ، والقصاص والديات وهى الأبواب التى لم تدرس فى الرسالة المشار إليها والتى يمس موضوعها موضوع هذا البحث مساً مباشراً .

٢- أن هذه الدراسة احتوت على دراسة عن ابن عبد البر ومنهجه الفقهي بصورة متوسطة دون الإيجاز المخل ، أو التطويل الممل .

٣- أنها احتوت على الطعون التي وجهت لإجماعات ابن عبد البر ومدى استقامتها على المقياس الأصولي وهو ما خلت منه الرسائل السابقة تماماً .

٤- أن هذه الدراسة اقتصرت على فقهاء أهل السنة والظاهرية دون المذاهب الشيعية ذلك لأن ابن عبد البر يعتبر الشيعة والمعتزلة والخوارج وغيرهم أهل بدع لايحتج بهم ولا يعتد بخلافهم - كما سيأتي في موضعه من هذا البحث - فغير المعقول أن نذكر خلافاً للشيعة مثلاً أو للخوارج أو غيرهم ونحتج به على ابن عبد البر بل اقتصرنا على مخالفات من يعتد هو بهم .

٥- دراستي لاتناقش الإجماع كدليل شرعي ولاحجية الإجماع ، لكنها تناقش شيء من الخصوصية وهي نقولات لإجماع قام بنقلها إمام معين .

٦- أن الدراسة تعرضت لعرض مصطلحات الإجماع عند ابن عبد البر وإحصاء الاستخدامات المختلفة لكل مصطلح مقارناً باستخدامها عند العلماء خاصة علماء المالكية ثم ترتيب هذه المصطلحات من حيث دلالتها على الإجماع ثم التفريق بينها ، وهو ما خلت منه الدراسات السابقة .

<u>الصعوبات التي واجهت الباحث :</u>

١- لاشك أن البحث في مسائل الإجماع من المسائل الصعبة خاصة أنه من الأبحاث التي كانت مثار جدل .

٢- طول البحث وكثرة مسائله لذا اقتصرت الدراسة على أبواب معينة وإلا لطال البحث جداً واستغرق أضعاف المدة المسموح بها في دراسة الماجستير -مع ملاحظة أن الجزء المتروك قد درس في رسالة البوصي - يضاف لذلك ضخامة كتب ابن عبد البر وكثرتها والتي استقينا منها مسائل هذه الدراسة خاصة كتاب التمهيد والذي رتبه على أسماء شيوخ الإمام مالك مما يلزم منه تكرار شرح الحديث وتكرار الأحكام الفقهية فيه ومسائل الإجماع في أكثر من موضع وبألفاظ مختلفة .

٣- صعوبة الحكم على صحة الإجماع أو عدم صحته إذ يتطلب هذا جهداً مضنياً في كل مسألة للبحث عن المخالفين واستخراج الخلاف من بطون الكتب والموسوعات الفقهية القديمة خاصة وأنها لم تتعرض للفهرسة الدقيقة وأحياناً ينص الأئمة على مسألة في مكان لايمكن أن يتوقعه المرء .

٤- صعوبة العثور على من وافق ابن عبد البر على حكاية الإجماع لقلة الكتب المؤلفة المستقلة في الإجماع أولا ، ولأن هذه الإجماعات توجد منثورة وفي كتب الفقه وشروح الأحاديث والتفاسير فتحتاج إلى جهد كبير لاستخراجها مما اضطر الباحث إلى البحث في كثير من المراجع التي تهتم بسرد الإجماع وبذكر المخالفين دون القناعة والرضا بما قد يذكره مصدر أو مصدرين بأن هذه المسألة أو تلك محل إجماع وفي هذا جهد أيما جهد جعل الباحث يسهر الليالي الطوال ويصل الليل بالنهار حتى يمن الله بالفتح .

منهجي في هذه الدراسة :

١- أقوم بتصدير المسألة التي حكى ابن عبد البر فيها الإجماع بنفس اللفظ وإن تكرر ذلك نبهت إليه .

٢- قمت بعرض القول المخالف - أو الأقوال - بنصها دون تحوير في العبارة وعزوت ذلك إلى المصادر التي ذكرتها .

٣- قمت بالترجمة لهؤلاء المخالفين ترجمة موجزة بالهامش ثم عزوت على المصادر التي اهتمت بالترجمة الموسعة لهم .

٤- ترجمت للأعلام غير المشهورة أما الأعلام المشهورة فاكتفيت بذكر تاريخ الوفاة .

٥- في عرض الأقوال الفقهية اعتمدت على المصادر الأصيلة في كل مذهب فآراء الأحناف ذكرتها من كتب الأحناف وآراء المالكية من كتب المالكية أنفسهم وهكذا .

٦- لم يكتف الباحث بذكر المسألة وذكر المخالف فقط بل حاولت قدر الإمكان بيان وجه المخالفة والأدلة التي استدل بها المخالف ثم شفعت

ذلك بذكر رأى الباحث فى المسألة مرجحاً بين الآراء وموازناً بين الأدلة وكان سندى فى الترجيح :

أ) قوة الدليل ووضوحه .

ب) المصلحة العامة التى تقتضى قبول هذا الرأى أو ذاك .

ج) الموافقة للأصول العامة للشريعة الإسلامية والمبادئ التى تركز عليها وترعاها .

٧- اكتفيت بذكر مذاهب العلماء الأربعة السنية والمذهب الظاهرى دون المذاهب الشيعية لأن ابن عبد البر يعتبرهم من جملة المبتدعة ، وأنه أراد أن ينزه كتابه عن ذكر أقوالهم ، ولهذا السبب نفسه لم أشتغل بذكر مخالفات الشيعة - وما أكثرها - لابن عبد البر حتى لانحتج عليه بما ينكره ، فيقول مثلاً في (الاستذكار - جـ١٥ ، ص ٤٠٠) " وللشيعة في المذهب مسألة على أحوالهم في أن لا ترث ابنة الابن شيئاً مع الابنة ورأينا أن ننزه كتابنا عن مذاهبهم " .

وفي جـ ٨ ، ص ١٠٣ ، ١٠٧ رد على الإباضية " ومن ذهب مذهبهم في الإكثار من الماء في الوضوء وحدهم لذلك حداً و وسمهم بالبدعة والضلال .

وفي جـ ٩ ص ٢٥٠ ، ٢٥١ ، حيث رد على الفرق المبتدعة ومنها الشيعة وأبطل مذاهبهم .

٨- أننى التزمت فى عرض المسائل الفقهية ترتيب المالكية لأن ابن عبد البر من كبار أئمة المالكية .

٩ - قمتُ بتخريج الأحاديث النبوية الشريفة وعزوتها إلى دواوين السنة وكذا الأيات القرآنية

١٠- قمت بدراسة تأصيلية عن الإجماع عند ابن عبدالبر وعلماء الأصول مرتباً الألفاظ الدالة على الإجماع وتحرير هذه المصطلحات .

كل هذا استدعى تقسيم البحث إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة ثم الفهارس العامة .

١- المقدمة : وقد عرضت فيها سبب اختيارى لهذا الموضوع والدراسات السابقة القريبة منه ، وما تميزت به هذه الدراسة والصعوبات التى واجهت الباحث ثم عرض للمنهج الذى اتبعته فى عرض القضايا الفقهية والأصولية .

٢- التمهيد : وعرضت فيه ترجمة للحافظ ابن عبد البر اسمه ولقبه – نسبه وأصله – مولده – عصره – مؤلفاته – مرتبة أبجدياً حسب الفنون – شيوخه مرتبين أبجدياً – تلامذته – مكانته العلمية وثناء العلماء عليه – وفاته .

﴿ الباب الأول ﴾ : دعاوى الإجماع عند ابن عبد البر .

ويشتمل على ثلاثة فصول :

- **الفصل الأول :** البيوع والمعاملات المدنية .
- **الفصل الثانى :** الحدود والعقوبات .
- **الفصل الثالث :** القصاص والديات .

﴿ الباب الثانى ﴾ :

إجماعات ابن عبد البر دراسة تأصيلية واشتملت على أربعة فصول :

- **الفصل الأول :** الأدلة الشرعية عند ابن عبد البر ، ويتكون من أربعة مباحث ...

١- القرآن .
٢- السنة .
٣- الإجماع .
٤- القياس.

- **الفصل الثانى :** مفهوم الإجماع عند العلماء .
- **الفصل الثالث :** مفهوم الإجماع عند ابن عبد البر. وما الذى صح عنده من دعاوى الإجماع .
- **الفصل الرابع :** طعون العلماء فى إجماعات ابن عبد البر .

﴿ الباب الثالث ﴾ :

وعرضت فيه سرداً لدعاوى الإجماع . . . . في **الفصل الأول** : البيوع والمعاملات ، **الفصل الثاني** : الحدود والعقوبات ، **الفصل الثالث** : القصاص والديات ، والتي لم يعثر الباحث فيها على مخالف ملتزماً كذلك بترتيب السادة المالكية .

﴿ الفهارس العامة ﴾ :

- فهرس المراجع .
- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس الأحاديث النبوية .
- فهرس تفصيلي لمحتويات البحث.

وفي النهاية لا أستطيع إلا أن أوجه الشكر لأستاذي العزيز العالم الأصولي والفقيه الجهبذ الذي فتح لي صدره وقلبه قبل عقله والذي لا أستطيع أن أعد أو أحصي أفضاله التي غمرتني ، والذي كان له الفضل الأول في إخراج البحث على هذه الصورة ولاغرو فمبلغ العلم فيه أنه هكذا دائماً مع أبنائه فجزاه الله خيراً وبارك لنا فيه ذلكم هو الأستاذ الدكتور/ **محمد بلتاجي حسن** ، رئيس قسم الشريعة وعميد كلية دار العلوم الأسبق والمشرف على هذا البحث .

ويعجز اللسان وينقطع المداد عن التعبير عن مدى الشكر والامتنان لأستاذي الجليل الذي مهما قلت عن إحسانه لي وفضله العميم على ما استطعت والذي شملني شمول الأب لأبنائه فنعم المعلم هو ذلكم هو الأستاذ الدكتور/**محمد أحمد سراج** ، أستاذ الدراسات الفقهية بالجامعة الأمريكية وأستاذ ورئيس قسم الشريعة بكلية الحقوق جامعة الأسكندرية السابق ، فجزاه الله خيراً وهو المشرف المشارك على هذا البحث .

وأخص بالشكر كذلك كل أساتذة الشريعة بكلية دار العلوم وكذا إخواني المدرسين ، والمدرسين المساعدين فجزى الله الجميع خير الجزاء.

أخيراً : فهذا جهد المقل ومع ذلك فإنني لم أدخر وسعاً ولم أضن بجهد في إخراج هذا البحث بالصورة اللائقة فإن كنت قد وفقت فالحمد لله وحده له الفضل والمنة ، فإنه لا يضيع أجر من أحسن عملا ، وإن كانت

الأخرى فحسبى أننى قد بذلت أقصى ما يستطيع الإنسان بذله وعسى ألا أحرم الأجر فالمجتهد عموماً دائر بين الأجر والأجرين .

والله ﷻ يوفق ويهدى من يشاء إلى صراط مستقيم وحسبى كلمات الإمام الدردير :

وقل بذل رب لا تقطعنى عنك بقاطع ولا تحرمنى

من سرك الأبهى المزيل للعمى واختم بخير يا رحيم الرحما

والحمد لله فى الأولى والآخرة وصل اللهم على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .